الميثاق الأوروبي
المنقح لمشاركة الشباب
في الحياة المحلية والإقليمية

مؤتمر السلطات المحلية
والإقليمية لمجلس أوروبا

The Congress
Le Congrès

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

الميثاق الأوروبي المنقح
حول مشاركة الشباب
في الحياة المحلية والإقليمية

Edition française :
Charte européenne révisée sur la participation des jeunes à la vie locale et régionale

La reproduction des textes est autorisée à condition d'en citer le titre complet ainsi que la source : Conseil de l'Europe. Pour toute utilisation à des fins commerciales ou dans le cas d'une traduction vers une langue non officielle du Conseil de l'Europe, merci de vous adresser à publishing@coe.int.

Couverture et mise en pages : Service de la production des documents et des publications (SPDP), Conseil de l'Europe

© Conseil de l'Europe, mars 2017
Imprimé dans les ateliers du Conseil de l'Europe

فهرست

تقديم.....5

الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية.....10

التوصية (2003) 128 بشأن الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية...42

البيان التعليلي CG (10) 6.....47

توصية لجنة الوزراء Rec(2004) 13 الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة الشباب في الحياة العامة على الصعيد المحلي.....60

تقديم

"إن المشاركة النشطة للشباب في القرارات والمبادرات على الصعيدين المحلي والإقليمي، أمر أساسي إذا أردنا بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وتضامناً وازدهاراً. ولا تقتصر المشاركة في الحياة الديمقراطية في جماعة، وأياً كانت هذه الأخيرة، على مجرد الاقتراع أو الترشح لانتخابات، وإن كانا عنصرين هامين. بل إن المشاركة والاضطلاع بدور المواطن النشط، يعنيان امتلاك حق المشاركة في القرارات والتأثير فيها والانخراط في مبادرات وأنشطة تتيح المساهمة في بناء مجتمع أفضل، وكذلك في الوسائل والمكان والإمكانية وعند الضرورة الدعم المطلوب لذلك." *ديباجة الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية*

إن ديباجة الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية تشير بوضوح إلى أن المشاركة الفعلية للشباب لا غنى عنها لتأمين عافية المجتمع الديمقراطي. ومن المهم للغاية التذكير بذلك، في وقت يبتعد فيه الشباب بشكل متزايد عن العمليات السياسية التقليدية كما نلاحظ ذلك منذ بضع سنوات. ولن يعاد إحياء اهتمامهم بالسياسة إلا بعد أن تستجيب السياسات

العمومية، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي، للأوضاع الفعلية للشباب.

ومنذ 1992، أدرك المؤتمر الدائم للسلطات المحلية والإقليمية في أوروبا –وهو الهيئة السلف لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية-، أن مشاركة الشباب تطلب من الجماعات المحلية والإقليمية إيجاد الظروف لمساهمة الشباب بشكل فاعل ومفيد. وجاء الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، كترجمة لهذا الالتزام من طرف المؤتمر الدائم، وهو ثمرة محادثات بين الشباب ومنتخَبين محليين وإقليميين.

ونُقح الميثاق في 2003 بطلب من الشباب المشاركين في مؤتمر حول "الشباب - أطراف فاعلة في مدينتهم وإقليمهم"، نظمه المؤتمر في كراكوف (بولندا) في آذار/مارس 2002، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للميثاق.

وقد يشكِّك في مشروعية المؤسسات الديمقراطية بفعل المسافة القائمة بين أماكن اتخاذ القرارات وبين الأشخاص المعنيين. وتتميز الجماعات المحلية والإقليمية بقربها من المواطنين، حيث يمكنها إقامة حوار وشراكة حقيقيّين مع الأشخاص القاطنين فوق أراضيها، بما يمكّن سياساتها القائمة على احتياجات المواطنين من أن تكون فعلاً ديمقراطية ووثيقة الصلة بالموضوع وفعالة. والشباب مواطنون في المدن والأقاليم حيث يعيشون، وإذا أردنا التشجيع على ثقافة قائمة على مشاركتهم، فإن الجماعات المحلية تشكل المستوى حيث يمكن لهذه الأخيرة التجذر والازدهار.

وللشباب الحق في أن يشاركوا في الهياكل والعمليات الديمقراطية في مجتمعاتنا. ولديهم الحق في إسماع صوتهم واتخاذ القرارات الخاصة بهم في القضايا التي ستؤثر على حياتهم. إلا أن ذلك يتطلب اعتبارهم ليس كمشكلة يجب معالجتها، بل كأطراف فاعلة في المجتمع، صاحبة حقوق ومسؤوليات. وقد تكون تجاربهم وأصولهم وأفكارهم وكفاءاتهم ومواهبهم المختلفة غنى فريداً من نوعه لمجتمعهم المحلي ولمجمل المجتمع.

وعلى السلطات التعاطي مع الشباب على قدم المساواة في عملها معهم، مع الحرص على تجنب أي علاقة هرمية قد تضعهم في موقع دوني. كما يجب ألّا يعامَل الشباب كضحايا وكفئة هشّة بحاجة إلى حماية، ولا كأغراض بين أيادي أشخاص بالغين يعرفون فرضياً أكثر منهم أين تكمن مصلحتهم. وهذا هو النهج التي انتهجه الميثاق المنقح، بدعوته إلى دعم ملائم والتزام لصالح تطبيق سياسات وممارسات من أجل مشاركة الشباب. وهي الطريقة الوحيدة التي تسمح للسلطات باتقاء خطر مشاركة الشباب بشكل مجرد صوري.

ويقع الميثاق المنقح في ثلاثة أجزاء: السياسات القطاعية، وأدوات مشاركة الشباب، ومشاركة الشباب في الشؤون المحلية والإقليمية.

في الجزء الأول، يعدد الميثاق المنقح مجالات مختلفة - الصحة، التخطيط الحضري، التعليم، إلخ... - ويقدم عدداً من التدابير

الملموسة التي قد تساهم بشكل مفيد في إشراك الشباب في مجتمعهم المحلي.

ويفصل الجزء الثاني الأفكار والأدوات الموجودة في تصرف السلطات المحلية والإقليمية لتحسين مشاركة الشباب، كالتدريب وتكنولوجيا المعلومات والتواصل والتنظيمات الشبابية، إلخ...

ويتناول الجزء الثالث خصيصاً المشاركة المؤسسية، وأنواع الهياكل والمساعدة التي يجب استحداثها، لإشراك الشباب في عمليات تسمح لهم بتحديد احتياجاتهم والبحث عن حلول واتخاذ قرارات في المجالات التي تعنيهم، والتخطيط لمبادرات مع المجتمعات المحلية والإقليمية، وذلك على قدم المساواة. ويذكر الميثاق تحديداً نصائح، أو برلمانات أو منتديات للشباب، قد تتخذ مثلاً شكل هياكل دائمة مكونة من أعضاء منتخَبين أو معيّنين، وإيلاء الشباب المسؤولية المباشرة عن مشاريع وسياسات، إلخ...

وتتخذ مشاركة الشباب أشكالاً متنوعة جداً، تتراوح بين العمل التطوعي والعمل لمنظمة، أو المشاركة في التعليم غير الرسمي وأنشطة ضمن حملات. ويهدف الميثاق المنقح تحديداً تعزيز مشاركة الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي، باقتراح أفكار وأدوات ملموسة. وليس المقصود أبداً تقديم وصفة ما، ينبغي التقيد بها حرفياً، لطريقة التوصل إلى مشاركة فعلية للشباب. والحال أن الوضع يختلف باختلاف البلدان، لا بل باختلاف الجماعات المحلية. وبالتالي، يجب اعتبار الميثاق المنقح كمجموعة مبادئ وممارسات جيدة ومبادئ توجيهية هادفة إلى تحسين مشاركة

الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي. ورغم أن هذا الميثاق صك غير ملزم قانونياً، لقد اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا توصية بتفعيله، ما يعني أن الدول الأعضاء ملزمة معنوياً بإدخاله حيز الممارسة، وحتى وإن لم تكن ملزمة بذلك قانونياً.

يقدم نظام الإدارة المشتركة المعمول به في قطاع الشباب في مجلس أوروبا، حيث يجلس الشباب وممثلو الحكومات حول نفس الطاولة للتشارك في اتخاذ قرارات قائمة على الأوضاع الحقيقية للشباب، نموذجاً للمشاركة ينبغي اعتماده في كافة المجالس المحلية والإقليمية. ويشكل الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية صكاً يوصي بالإدارة المشتركة. وإذا استُخدم على صعيد واسع أوروبياً، سمح للشباب بالمساهمة في تأسيس مجتمعات اشتمالية ومزدهرة، وبممارسة حقوقهم في المواطنة الديمقراطية والاضطلاع ملياً بدورهم كمواطنين نشطين ضمن المجتمع.

الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية

ميثاق غير ملزِم

تبناه مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا (الدورة العاشرة – 21 أيار/مايو 2003 – ملحق التوصية 128)

مدخل

وُضعت أسس ما أصبح الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، خلال المؤتمرين الأول والثاني حول السياسات الشبابية، اللذين نظمهما المؤتمر الدائم للسلطات المحلية والإقليمية في أوروبا CPLRE ، وبالترتيب في لوزان (يونيو/حزيران 1988) ولانغولن (أيلول/سبتمبر 1991). وبعد ذلك بقليل، أي في آذار/مارس 1992، تبنى المؤتمر الدائم القرار 237 بمادته 22 حول تبني الميثاق.

وإحياءً للذكرى العاشرة للميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، نظم مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا التابع لمجلس أوروبا، بمشاركة مديرية الشباب والرياضة في مجلس أوروبا، المؤتمر بعنوان " الشباب، أطراف فاعلة في مدينتهم وإقليمهم". وكان الهدف العام من هذا المؤتمر الذي انعقد في كراكوف في 7 و8 آذار/مارس 2002،

تقييم التقدم المحرز بشأن مشاركة الشباب خلال السنوات العشر من عمر الميثاق، وفي نفس الوقت، النظر في وسائل مواصلة تطوير هذه المشاركة، وعلى سبيل المثال، بفضل نشر الممارسات الجيدة. وقد تبنى المشاركون في المؤتمر "إعلان كراكوف" حيث يعيدون التأكيد على أن الشباب مواطنو بلديات وأقاليم يعيشون فيها، أسوة بالأفراد من سائر المجموعات العمرية، وبالتالي، يجب إفساح المجال لوصولهم إلى كافة أشكال المشاركة في المجتمع. وقد تم تثبيت دور الشباب في تطوير المجتمع الديمقراطي وخاصة في الحياة العامة المحلية والإقليمية، وكذلك تعريفه، كعملية متواصلة. ومن ناحية أخرى، كان يشكل المؤتمر مساهمة في المشروع المتكامل لمجلس أوروبا بعنوان "المؤسسات الديمقراطية ناشطة".

وقد طالب المشاركون أيضاً بالتصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها الشباب اليوم. ولذا، فقد دعوا مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية والمجلس الاستشاري، لتعيين خبراء مكلفين بصياغة مقترحات لتعديل الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، كي يتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

ونُظمت اجتماعات العمل نهاية 2002 وبداية 2003. وقد انبثقت هذه النسخة الواقعة في ثلاثة أجزاء، عن تداولات المشاركين فيها. ويعطي أولها السلطات المحلية والإقليمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بطرق تطبيق السياسات التي تهم الشباب في مجالات مختلفة. ويحصي ثانيها الأدوات المناسبة لمشاركة الشباب.

ويسدي ثالثها أخيراً نصائح بشأن إنشاء الإطار المؤسسي لمشاركة الشباب.

ديباجة

إن المشاركة النشطة للشباب في القرارات والمبادرات على الصعيدين المحلي والإقليمي، أمر أساسي إذا أردنا بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وتضامناً وازدهاراً. ولا تقتصر المشاركة في الحياة الديمقراطية في جماعة، وأياً كانت هذه الأخيرة، على مجرد الاقتراع أو الترشح لانتخابات، مع ما لهذين العنصرين من أهمية. بل إن المشاركة والاضطلاع بدور المواطن النشط، يعنيان امتلاك حق المشاركة في القرارات والتأثير فيها والانخراط في مبادرات وأنشطة تتيح المساهمة في بناء مجتمع أفضل، وكذلك في الوسائل والمكان والإمكانية وعند الضرورة الدعم المطلوب لذلك.

وللجماعات المحلية والإقليمية، وهي السلطات الأقرب إلى الشباب، دور هام جداً في تعزيز مشاركتهم. وإنها بذلك تستطيع التأكد ليس فقط إعلام الشباب بخصوص الديمقراطية والمواطنة، بل أيضاً تمكينهم من اختبارها بشكل ملموس. إلا أن الغاية من مشاركة الشباب ليست فقط تنشئة مواطنين نشطين أو بناء ديمقراطية للمستقبل. فكي تأخذ المشاركة معناها، لا غنى عن تمكين الشباب من التأثير على القرارات والمبادرات من الآن، وليس فقط في مرحلة لاحقة من حياتهم.

وبدعم السلطات المحلية والإقليمية مشاركة الشباب والتشجيع

عليها، فإنها تساهم أيضاً في اندماجهم الاجتماعي، بمساعدتهم على مواجهة الصعوبات والضغوط التي يتعرضون لها، زيادة على تحديات المجتمع الحديث، حيث الهيمنة في أغلب الأحيان للعُفلية والفردانية. لكن، لكي تترجَم مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية إلى نجاح مستديم وذي مغزى، لا يكفي تطوير الأنظمة السياسية أو الإدارية أو إعادة هيكلتها. فعلى أي سياسة أو مبادرة، هادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب، أن تخلق بيئة ثقافية تحترمهم، وأن تأخذ في الحسبان تنوع احتياجاتهم وأوضاعهم وتطلعاتهم. ويجب أيضاً أن تشتمل على بُعد عنوانه التسلية والمتعة.

المبادئ

1. يجب أن تندرج مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، في سياسة شاملة لمشاركة المواطنين في الحياة العامة، كما جاء ذلك في توصية لجنة الوزراء Rec(2001) 19 الموجهة إلى الدول الأعضاء، بشأن مشاركة المواطنين في الحياة العامة على الصعيد المحلي.

2. إن الجماعات المحلية والإقليمية مقتنعة بأنه ينبغي أن يكون لأي سياسة قطاعية بُعد "شبابي". وبالتالي، فهي تتعهد بالتزام مبادئ هذا الميثاق وتطبيق مختلف أشكال المشاركة التي ينص عليها، وذلك بالتشاور مع الشباب وممثليهم والتعاون معهم.

3. إن المبادئ ومختلف أشكال المشاركة التي ينص عليها هذا الميثاق موجهة إلى كل الشباب بلا تمييز. ولتحقيق هذه الغاية،

يجب إيلاء أهمية خاصة لتعزيز مشاركة شباب منحدرين من الأوساط الأكثر حرماناً في المجتمع، أو المنتمين إلى أقليات - إثنية أو قومية أو اجتماعية أو جنسية أو ثقافية أو لغوية - في الحياة المحلية والإقليمية.

العنوان I. السياسات القطاعية

I.1. سياسة للرياضة والترفيه والحياة المجتمعية

4. ينبغي أن توفر الجماعات المحلية والإقليمية الدعم للأنشطة الاجتماعية والثقافية المنظمة - بإشراف جمعيات ومنظمات شبابية أو مجموعات من الشباب أو دُور الأحياء -، وهي تشكل مع الأسرة والمدرسة أو العمل، إحدى ركائز التماسك الاجتماعي في بلدية أو إقليم؛ وتبقى هذه الأنشطة بيئة مثالية لمشاركة الشباب وتطبيق سياسات شبابية، سواء في مجالات الرياضة والثقافة والحرف اليدوية والإبداع وسائر أشكال التعبير الفني، أو العمل الاجتماعي.

5. ولتطوير قطاع الجمعيات المحلي والإقليمي، ينبغي للجماعات المحلية والإقليمية، وباعتمادها وسائل ملائمة، أن تساعد خصيصاً الهيئات التي تدرب قادة الجماعة المحلية والمسؤولين عن جمعيات ومنظمات شبابية، وكذلك المحترفين في المجال الشبابي، وهم أطراف فاعلة لا غنى عنها في هذه الحياة الجَمْعَوية المحلية والإقليمية.

6. ينبغي أن تشجع الجماعات المحلية والإقليمية الجمعيات على تعزيز مشاركة الشباب النشطة في هيئاتها النظامية.

2.ا. سياسة للعمالة ومكافحة بطالة الشباب

7. إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الشباب تؤثر على إرادتهم في المشاركة في الحياة المحلية وقدرتهم على ذلك. وعندما يكون الشباب عاطلين عن العمل أو يعانون من الفقر، تندر فرص إيجادهم ما يجب من الرغبة والموارد والدعم الاجتماعي، كي يصبحوا مواطنين نشطين على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويتعرض الشباب العاطلين عن العمل لخطر الانتماء إلى الشريحة الأكثر تهميشاً في المجتمع. وبالتالي، ينبغي أن تضع الجماعات المحلية والإقليمية سياسات لتخفيض بطالة الشباب، وأن تعزز المبادرات في هذا الاتجاه.

8. ينبغي إذاً للجماعات المحلية والإقليمية أن:

i. تضع سياسات وبرامج هادفة إلى التصدي لأسباب البطالة في أوساط الشباب، وتعزيز فرص العمل لهذه الفئة من الأشخاص، وذلك بالشراكة مع الشباب (بما فيهم العاطلون أو الموشكون أن يصبحوا عاطلين عن العمل)، وأرباب العمل المحليين، والنقابات، ومسؤولي التعليم والتدريب والعمالة والمنظمات الشبابية؛

ii. تنشئ وكالات محلية للعمالة، لتوفير مساعدة اختصاصيين

ودعمهم للشباب العاطلين عن العمل، لكي يجدوا وظيفة مجزية ومستقرة. وينبغي أن يعطى الشباب العاطلون عن العمل حق المشاركة في إدارة هذه الوكالات في حال رغبوا في ذلك؛

iii. تدعم إنشاء شباب أو مجموعات شبابية متاجر وشركات وتعاونيات، وذلك بمدهم بالأموال ومساعدات أخرى، من قاعات ومستلزمات وتدريب ونصائح مهنية؛

iv. تشجع الشباب على اكتساب الخبرات في الاقتصاد الاجتماعي، واتخاذ مبادرات جماعية للمساعدة الذاتية أو لإنشاء تعاونيات.

I.3. سياسة للبيئة الحضرية والموئل والسكن والنقل

9. ينبغي أن تخلق الجماعات المحلية والإقليمية، مع ممثلي منظمات شبابية، الظروف الملائمة لتطوير سياسة للبيئة الحضرية، قائمة على بناء مساحات أقل تجزّؤا وأفضل تكاملاً، تشجع التخالط الودي وتشارك في تطوير مساحة عامة تتسم بجودة النوعية.

10. ينبغي أن تقود الجماعات المحلية والإقليمية سياسات للموئل والبيئة الحضرية، تُشرك الشباب بشكل وثيق في برامج التشاور، التي تجمع المنتخَبين البلديين أو الإقليميين وصناع القرار الاقتصاديين ومسؤولي الجمعيات والمهندسين المعماريين. والهدف من هذه السياسات:

i. وضع برامج لصالح إطار حياتي أكثر انسجاماً، وأكثر مواتاة لتفتح الأشخاص وتنمية تضامن حقيقي بين الأجيال؛

ii. تطوير سياسة تشاورية للبيئة الحضرية، تأخذ في الحسبان الوقائع الاجتماعية والتفاعلية الثقافية الخاصة بالسكان، في وضع برامج السكن و/أو ترميم الموئل.

11. بالتعاون الوثيق مع المنظمات الشبابية، ومنظمات المستأجرين و/أو المستهلكين، والهيئات الممولة للسكن الاجتماعي، والأخصائيين الاجتماعيين، ينبغي أن تشجع الجماعات المحلية والإقليمية إنشاء أو تطوير ما يلي، داخل الهياكل الاجتماعية الموجودة:

i. خدمات معلومات محلية عن سكن الشباب؛

ii. برامج محلية (لقروض زهيدة الكلفة، وصناديق ضمان للإيجارات) موضوعة لمساعدة الشباب على الوصول إلى السكن.

12. يتحقق تنقل الشباب من خلال تيسير وصولهم إلى وسائل النقل العامة، وهم من أهم مستخدميها. وهذا التنقل ضروري للمشاركة في الحياة الاجتماعية، وأبعد من ذلك، لكي يصبح المعنيون مواطنين بصفة كاملة.

13. ينبغي إذاً إشراك الشباب في تنظيم وسائل النقل العام، وذلك

على كل من الصعيدين المحلي والإقليمي. وإن تسعيرا مكيفا لأجل لشباب الأكثر حرماناً قد يسمح لهم بالتنقل.

14. وفي المناطق الريفية، يشكل التنقل ووسائل النقل ضرورة مطلقة بالنسبة لجودة نوعية الحياة، وليست مجرد أدوات مفيدة لتسهيل المشاركة. وبالتالي، ينبغي أن تدعم الجماعات المحلية والإقليمية مبادرات النقل الريفي الهادفة إلى تأمين خدمات (عمومية أو خصوصية، وفردية أو جماعية) وزيادة التنقل في المناطق الريفية للمجموعات، ومنها الشباب، التي تُقصى حالياً لانعدام وسائل التحرك.

I.4. سياسة للتدريب والتعليم، تشجع مشاركة الشباب

15. المدرسة مؤسسة يقضي فيها الشباب جزءًا كبيراً من حياتهم ويتبعون برنامجاً تعليمياً رسمياً. لكنها أيضاً مكان يكونون فيه بنسبة كبيرة آراءهم في الحياة، ونظرتهم إليها. وإنه لأمر جوهري أن يتآلف الشباب مع المشاركة والديمقراطية أثناء مدة دراستهم، وأن يستفيدوا من دروس جيدة التوثيق عن الديمقراطية والمشاركة والمواطنة. ويجب أن تكون المدرسة أيضاً مكاناً يعيش فيه الشباب الديمقراطية الناشطة، وتُدعم مشاركتهم في اتخاذ القرارات وتشجَّع وتُعتبر مفيدة. وبالتالي:

i. ينبغي أن تشجع الجماعات المحلية والإقليمية بشكل نشط مشاركة الشباب في الحياة المدرسية. وعليها توفير مساعدات مالية

وغيرها، كقاعات للاجتماع، للسماح للشباب بإنشاء جمعيات تلاميذ ديمقراطية. وينبغي أن تكون هذه الجمعيات مستقلة ومدارة ذاتياً، وإن هي رغبت في ذلك، أن يكون لديها حق المشاركة في القرارات المتعلقة بتسيير المدرسة، وذلك بالشراكة مع معلميها وإدارتها؛

ii. وعندما تكون الجماعات المحلية والإقليمية مسؤولة عن البرامج المدرسية، ينبغي عليها أن تحرص على تأمين استشارة التلاميذ وجمعيات التلاميذ بشكل منتظم، في موضوع هذه البرامج وتطبيقها. وعليها بالمثل أن تحرص على تأمين إدراج التربية المدنية والسياسية في البرنامج المدرسي، وأن تحتل هذه الأخيرة المكانة العائدة لها، وأن توفَّر لها الوسائل الضرورية في إطار البرنامج التعليمي لكل التلاميذ.

I.5. سياسة للتنقل والتبادل

16. ينبغي أن تدعم الجماعات المحلية والإقليمية المنظمات أو التجمعات التي تشجع تنقل الشباب (الشباب العاملون أو الطلاب أو المتطوعون)، وذلك بسياسات للتبادل، لتنمية التضامن وبناء أوروبا والوعي بالمواطنة الأوروبية.

17. ينبغي أن تشجع الجماعات المحلية والإقليمية مدارسها وشبابها على المشاركة بشكل نشط في عمليات توأمة دولية وتبادل من كل الأنواع، وكذلك في شبكات أوروبية. وينبغي أيضاً أن تكون مستعدة لتوفير دعم مالي، لتشجيع تعلم اللغات والتبادل الثقافي وتقاسم الخبرات.

18. وعليها دمج الشباب و/أو ممثليهم في لجان التوأمة ومختلف الهيئات المكلفة بهذا التبادل.

I.6. سياسة للصحة

19. لتشجيع نشوء وتنفيذ مشاريع يقدمها شباب وتندرج، في آن، في منظور تطور مفهوم الصحة في كل أبعاده، وفي ديناميكية الحياة المجتمعية، ينبغي أن تستحدث الجماعات المحلية أو الإقليمية أو تطور آليات مؤسسية للتشاور بين المنظمات الشبابية والمنتخَبين وكافة الشركاء الاجتماعيين والمهنيين المعنيين بالوقاية الاجتماعية وتعزيز الصحة.

20. وإذ تواجه الجماعات المحلية والإقليمية الآثار التدميرية للتبغ والكحول والمخدرات عند الشباب، ينبغي لها أن تستحدث سياسات محلية لإعلام الشباب المعنيين بهذه المشاكل وهياكل لاستقبالهم، وسياسات للتدريب، ملائمة للأخصائيين الاجتماعيين الشباب، وقادة المجتمع المحلي، والمسؤولين المتطوعين في المنظمات المنخرطة في إستراتيجية وقاية الشباب وإعادة تأهيلهم؛ أو أن تطور هذه السياسات أو تشجعها، وذلك بالتعاون مع ممثلين عن المنظمات الشبابية والخدمات الصحية.

21. وإزاء التطور الحالي للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ينبغي أن تكثف الجماعات المحلية والإقليمية أنشطة الإعلام والوقاية في أوساط الشباب، مشجعة بذلك روح التضامن في المدينة، مما يولد علاقات اجتماعية بلا أحكام أخلاقية مسبقة ولا تمييز. وينبغي إشراك الشباب وممثلي المنظمات المحلية الشبابية والخدمات الصحية بشكل وثيق في تصميم برامج الإعلام والعمل هذه، وتطبيقها.

I.7. سياسة لصالح المساواة بين النساء والرجال

22. في إطار السياسات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية والإقليمية، لخلق الظروف المثلى لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في المشاركة في الحياة المحلية والإقليمية، ينبغي لها أن تتخذ تدابير في سبيل وصول الشباب – ذكورا وإناثا - إلى مناصب المسؤولية في الحياة المهنية والجمعوية والسياسية، وكلك

على مستوى السلطات المحلية والإقليمية.

23. وينبغي للجماعات المحلية والإقليمية أن تشجع، ضمن حدود صلاحياتها، سياسة تعليمية لتعزيز المساواة بين النساء والرجال، وذلك منذ الطفولة المبكرة.

24. ولتشجيع هذه السياسة، ينبغي للجماعات المحلية والإقليمية أن:

i. تضع خطة على المدى المتوسط هدفها إزالة أوجه اللامساواة بين الشبّان والشابات؛

ii. تتخذ تدابير معيّنة لصالح الفتيات والنساء الشابات، وتُقيّم تلك التدابير؛

25. وتحقيقاً لهذا الهدف، ينبغي أن تسمح هذه السياسات للفتيات والنساء الشابات خاصة بـ:

i. تلقي معلومات معيّنة عن مجالات التدريب التي تُفضي إلى التأهيل المهني؛

ii. متابعة تدريب مهني بفضل منح دراسية ودورات دراسات معيّنة، بما في ذلك في مهن مخصصة تقليدياً للرجال؛

iii. تلقي تدريب على تسيير الشؤون العامة، بتوليهن مسؤوليات

على أعلى مستويات اتخاذ القرار وعلى أساس حصة محفوظة للنساء؛

iv. الاستفادة من وضع تدابير مالية لفائدة الخدمات الاجتماعية المخصصة للنساء الشابات وللفتيات.

I.8. سياسة خاصة للمناطق الريفية

26. ينبغي أن تأخذ الجماعات المحلية والإقليمية في حسبانها الاحتياجات المختلفة لشباب المناطق الريفية، وذلك لدى أو بلورتها وضعها تدابير وأنشطة لتعزيز مشاركة الشباب. كما ينبغي عليها أن:

i. تحرص على أنّ سياسات التعليم، والعمالة والسكن والنقل وغيرها من القطاعات، تتناسب مع الاحتياجات الخاصة لشباب المناطق الريفية وتستجيب لها. وينبغي أن تساعد هذه السياسات الشباب الراغبين في العيش في المناطق الريفية على الاستقرار فيها. كما ينبغي ألّا يضطر الشباب الريفيون إلى الاكتفاء بمستوى فوائد وخدمات اجتماعية دون مستوى ما يستفيد منه سكان المدن؛

ii. توفر مساعدات مالية وغيرها للمنظمات الشبابية وسواها من الجمعيات المحلية الناشطة في الوسط الريفي. ويمكن لهذه المنظمات أن تنشط الحياة الاجتماعية والثقافية في البلديات الريفية، وأن تشكل فرص عمل هامة للشباب. ولا تضطلع المنظمات الشبابية وغيرها من الجمعيات فقط بدور هام في تشجيع

مشاركة الشباب، بل يمكنها أيضاً المساهمة في تحسين نوعية الحياة، ومكافحة مشاكل كالعزلة الريفية.

I.9. سياسة وصول إلى الثقافة

27. يتخذ الفن والثقافة أشكالاً متعددة وتطورية حسب الحساسيات والمكان والزمان. إلا أنهما يشكلان جزءاً من التراث الشخصي والجماعي، الماضي والحاضر والمستقبل، الذي تساهم فيه الأجيال المتعاقبة. وهما، نوعاً ما، صورة عن مجتمعاتنا. والشباب بتعاطيهم الثقافة، وما يتميزون به من إمكانيات في المبادرة والاستكشاف والتجديد، فإنهم يبنون ذواتهم ويضطلعون بدور في هذا التطور الثقافي. ولذا، فمن المهم السماح لهم بالوصول إلى الثقافة بكافة أشكالها، وتشجيع إمكانياتهم الإبداعية، بما في ذلك في مجالات جديدة.

28. ينبغي إذاً أن تعتمد الجماعات المحلية والإقليمية، وبالتشاور مع الشباب ومنظماتهم، سياسات غايتها السماح لهم بأن يصبحوا أطرافاً فاعلة ثقافياً، من خلال وصولهم إلى المعرفة والممارسة والإبداع، وذلك في أماكن وبطرق مصممة لهذا الغرض.

I.10. سياسة للتنمية المستدامة والبيئة

29. وإذ تواجه الجماعات المحلية والإقليمية تدهوراً بيئياً ملموساً بشكل متزايد، فينبغي لها أن تدعم مالياً في المدارس والجمعيات تلك المشاريع التعليمية التي تهدف إلى التوعية بمشاكل البيئة.

30. وإذ تدرك الجماعات المحلية والإقليمية القلق البالغ لدى الشباب إزاء مشاكل البيئة- وهم سيتحملون مستقبلاً تبعات الأخطاء المرتكبة اليوم -، فينبغي لها أن تقدم الدعم للأنشطة والمشاريع التي تشجع التنمية المستدامة وحماية البيئة، والتي يشارك فيها الشباب ومنظماتهم.

11.I. سياسة لمكافحة العنف والجريمة

31. واعتباراً أن ضحايا الجريمة والعنف هم غالباً من الشباب، وتسليماً بضرورة الاستجابة بالشكل الملائم للجرائم وأعمال العنف المرتكبة في المجتمع المعاصر، وإشراك الشباب على نحو أكثر مباشرة في مكافحة هذه المشاكل؛

32. ينبغي للجماعات المحلية والإقليمية أن:

i. تؤمن حضوراً شبابياً ضمن مجالس الوقاية من الجريمة، حيثما وجدت مجالس من ذلك القبيل؛

ii. تهتم بشكل خاص بالشباب المعرضين لخطر الانجرار إلى الجريمة أو الذين قد انجروا إليها؛

iii. تناهض العنف العنصري بكل الوسائل المتاحة؛

iv. تتصدى لكافة أشكال العنف في المدرسة، بالتعاون مع كافة

الأطراف الفاعلة المعنية، أي السلطات المكلفة بالتعليم، والشرطة والمعلمين والوالدين والشباب ذاتهم؛

v. تساهم في تكوين شبكات جمعيات ومشاريع هادفة إلى تعزيز اللاعنف والتسامح، سواء أكان ذلك في المدارس أم خارجها؛

vi. تعمل قدر المستطاع على حماية الشباب من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وسائر أشكال سوء المعاملة، وإنشاء هياكل للدعم المادي والنفسي، وكذلك نظام استشارة سرية لفائدة الضحايا.

33. بذلك، ستساهم الجماعات المحلية والإقليمية في إرساء مناخ من الثقة والاحترام بين الشباب والسلطات العامة، كالشرطة.

12.I. سياسة لمكافحة التمييز

34. ينبغي أن تبذل السلطات المحلية والإقليمية قصارى الجهود لتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ تدابير لمكافحة التمييز ضد الأقليات – العرقية والإثنية والقومية والدينية والجنسية، إلخ... -، والأشخاص المعاقين، وغيرهم من الفئات المعرضة. وينبغي أن تشجع تطوير الجماعات متعددة الثقافات بفضل دمج الأقليات وأن تؤخذ في الحسبان احتياجاتها وثقافاتها وتقاليدها وأنماط حياتها.

35. في هذا الصدد، ينبغي للجماعات المحلية والإقليمية أن:

i. تعتمد التشريع الخاص بالتمييز أو أن تقويه، تأميناً لتكافؤ وصول جميع المواطنين إلى الأماكن العامة والتدريب المهني والمدرسة والسكن والأنشطة الثقافية وغير ذلك من جوانب الحياة. وينبغي أن يكون هذا الوصول مراقباً ومضموناً من طرف هيئات مشتركة، مكونة من ممثلين عن السلطات المحلية والأقليات والشباب؛

ii. تشجع الجوانب المتعددة الثقافات والتوعية بمكافحة العنصرية والتمييز، وذلك في البرامج المدرسية.

I.13. سياسة للحياة الجنسية

36. يتساءل الشباب عند انتقالهم من الطفولة - الفترة التي ما زالوا تابعين فيها للأسرة او المدرسة أو الجماعة الدينية أو "سلطة" أخرى - إلى حياة البالغين المستقلين، عن علاقاتهم الشخصية (ضمن الأسرة أو مع نظرائهم أو صديقهم أو شريكهم). ولا تتسم حياتهم الجنسية - من البزوغ إلى الممارسة – بالسهولة دائماً، حتى وإن لم يكونوا مستعدين للاعتراف بذلك. علاوة علي ذلك، فثمة تجاهل مستمر لقضايا الصحة الجنسية، وريبة إزاء الخطاب الرسمي حول المخاطر المرتبطة ببعض الممارسات الجنسية.

37. لمساعدة الشباب على شق طريقهم إلى حياة عاطفية سليمة ومُرضية، ينبغي أن تعزز الجماعات المحلية والإقليمية ما أدناه وأن تشجعه، وذلك بالتعاون مع الوالدين والمدرسة والمنظمات

المختصة في هذا المجال:

i. تعليماً جنسياً غير توجيهي ضمن المدرسة؛

ii. المنظمات والخدمات التي تقدم معلومات عن العلاقات والممارسات الجنسية والتخطيط الأسري؛
iii. التفكير الجماعي للشباب في هذا المجال.

38. ينبغي إشراك الشباب بشكل نشط في التخطيط للمعلومات وغيرها من الخدمات المخصصة لهم في هذا المجال، وتفعيلها وتقييمها.

14.I. سياسة للوصول إلى الحقوق

39. كي تتمكن المجتمعات من التعايش، تفيد برأيها في قواعد حياتية يجب على كل شخص أن يحترمها. وفي المجتمعات الديمقراطية، يناقش ممثلون منتخَبون من المواطنين هذه القواعد ويتبنونها، وذلك على شكل نصوص قانونية تحدد حقوقاً وواجبات للجميع.

40. وبتكاثر هذه النصوص، فقد زادت صعوبة معرفتها واحترامها وتطبيقها، وذلك بالنسبة لكل شخص. ومن هنا، أوجُه التفاوت بين المواطنين. وطبعاً، فالشباب هم الأكثر تـأثراً بهذه الظاهرة.

41. ينبغي أن تسهل الجماعات المحلية والإقليمية وصول الشباب إلى حقوقهم:

i. بتطوير معارفهم عن طريق نشر المعلومات، ولاسيما في الإطار المدرسي والمنظمات الشبابية وخدمات المعلومات؛

ii. بالعمل على تطبيق حقوقهم، بفضل دعم خدمات مكلفة بإرشاد الشباب متى كانوا راغبين ذلك؛

iii. بالسماح للشباب بالمشاركة في وضع القواعد الجديدة؛

العنوان II. أدوات مشاركة الشباب

42. للتوصل إلى مشاركة حقيقية للشباب، يجب وضع عدد من الأدوات في تصرفهم، ما يستلزم تطوير تدريبهم على المشاركة، وإعلامهم باستمرار، وتزويدهم بوسائل التواصل والمساعدة على تحقيق مشاريعهم، والاعتراف بالتزاماتهم وتطوعهم وتثمينها. ولا تأخذ المشاركة كل معناها إلا إذا اعتُرف بدور الشباب في الأحزاب والنقابات والجمعيات، وبُذلت الجهود لتشجيع إنشائهم جمعياتهم.

1.II. التدريب على مشاركة الشباب

43. وإذ تدرك الجماعات المحلية والإقليمية الدور الجوهري الذي تضطلع به المدرسة في حياة الشباب، فينبغي لها أن تقدم قاعات

وأموالاً وتدريباً في مجالات مشاركة الشباب والتثقيف على حقوق الإنسان والتعليم غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً أن تؤمن تدريباً ودعماً في مجال مشاركة الشباب في الحياة الجمعوية وشؤون جماعتهم، وذلك بتشجيع:

i. تدريب مهني على ممارسة مشاركة الشباب، مخصص للمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين؛

ii. كافة أشكال مشاركة التلاميذ في المدرسة؛

iii. برامج تربية مدنية في المدارس؛

iv. تعليم ضمن مجموعات من النظراء، بتقديم القاعات والوسائل الضرورية وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة.

2.II. إعلام الشباب

44. غالباً ما تشكل المعلومات عنصراً أساسيا للمشاركة، حيث يُعترف بشكل متزايد بحق الشباب في الوصول إلى معلومات عن الإمكانيات المقدمة لهم والمواضيع التي تهمهم، وذلك في الوثائق الرسمية الأوروبية والدولية[1]، وليس فقط في إطار الحياة المحلية والإقليمية.

[1] على سبيل المثال، مراجعة التوصية Recommandation n° R (90) 7 الصادرة عن وزراء مجلس أوروبا والتي تم تبنيها في 21 شباط/فبراير 1990، بخصوص المعلومات والنصائح التي يجب إعطاءها للشباب في أوروبا.

45. وكي يشارك الشباب في أنشطة جماعتهم وحياتها، أو يتلقوا الفوائد والخدمات الاجتماعية المخصصة لهم، يجب إعلامهم بالشكل الملائم. وغالباً ما تكون مشاركتهم في أنشطة ومشاريع تهمهم، وقاموا ذاتياً بتنظيمها، هي المرحلة الأولى في عملية ستقودهم إلى الانخراط أكثر في حياة المجتمع المحلي، بما في ذلك في الحياة السياسية.

46. ينبغي إذاً أن تدعم الجماعات المحلية والإقليمية مراكز المعلومات والإرشاد الموجودة المعنية بالشباب، وأن تحسّنها كي تقدم خدمات تمتاز بجودة النوعية وتلبي الاحتياجات التي حددوها. وفي الأماكن غير المزودة بمثل هذه المراكز، ينبغي أن تشجع السلطات العمومية وسائر الأطراف الفاعلة المختصة، استحداث خدمات معلومات للشباب، وأن تعززها، ولا سيما في إطار هياكل قائمة كالمدارس والخدمات الشبابية والمكتبات. وقد يُستحسن اتخاذ تدابير معيّنة لتلبية الاحتياجات من المعلومات لمجموعات الشباب الذين يصعب عليهم الوصول إليها (حاجز اللغة، عدم توفر الوصول إلى شبكة الإنترنت، إلخ...).

47. ويجب أن تحترم خدمات المعلومات للشباب عدداً من المعايير والمبادئ المهنية[2]. وتشجَّع السلطات العامة على ضمان احترام هذه المعايير، وعلى تحسينها باستمرار بالرجوع قدر الإمكان إلى مجموعة من التدابير والمعايير المثبتة على الصعيد

[2] على سبيل المثال، مراجعة الميثاق الأوروبي للمعلومات الشبابية، الذي تبنته الوكالة الأوروبية للمعلومات والاستشارة الشبابية Eryica.

الوطني (أو الإقليمي). وينبغي أن تتاح للشباب إمكانية المشاركة في إعداد أنشطة مراكز المعلومات أو الخدمات الشبابية ومنتجاتها، وتنفيذها وتقييمها، والتوفر على ممثلين ضمن هيئات إدارة هذه المراكز.

II.3. تشجيع مشاركة الشباب بفضل تكنولوجيا المعلومات والتواصل

48. قد توفر تكنولوجيا المعلومات والتواصل إمكانيات جديدة لإعلام الشباب وإشراكهم، حيث تسمح لهم شبكة الإنترنت والهواتف النقالة والرسائل القصيرة (sms) بتلقي معلومات متنوعة وأحياناً بالرد عليها بفضل التفاعلية. وينبغي أن تستخدم الجماعات المحلية والإقليمية هذه الأدوات الجديدة قي سياساتها المعنية بالمعلومات والمشاركة، من خلال التأكد من أنها في متناول الجميع من حيث أماكن الوصول إليها والتدرب عليها.

II.4. تشجيع مشاركة الشباب في وسائط الإعلام

49. ولئن كان الشباب مستهلكين بارزين لوسائط الإعلام، فبإمكانهم أيضاً أن يكونوا أطرافاً فاعلة فيها، إذا ما أعطوا المزيد من الإمكانيات للتعبير والمشاركة في إنتاج معلومات تُنشر في وسائل الإعلام. وبفضل إحساسهم بمواضيع معيّنة ومقاربتهم لها، فيمكنهم تقديم معلومات مختلفة وغالباً أسهل وصولاً لنظرائهم. وتسمح هذه المشاركة أيضاً للشباب بفهم كيفية تبلور المعلومات، وباكتساب الحس النقدي الضروري.

50. بالتالي، ينبغي أن تدعم الجماعات المحلية والإقليمية إنشاء وسائل إعلام (صحف وإذاعات وقنوات تلفزة ووسائط إلكترونية) من إنتاج الشباب وللشباب، وتشغيلها، وأن تشجع برامج التدريب الملائمة لذلك.

II.5. تشجيع العمل التطوعي وحماية القضايا الجماعية عند الشباب

51. ينبغي مساعدة الشباب وتشجيعهم على الانخراط في الأعمال التطوعية، ففي زمن يُدفع فيه الشباب بشكل متزايد إلى النجاح فردياً في دراساتهم وحياتهم المهنية، لَمن المهم تعزيز العمل التطوعي. وبالتالي:

i. ينبغي أن تدعم الجماعات المحلية والإقليمية إنشاء مراكز للعمل التطوعي، وإطلاق مبادرات لدعم مشاركة الشباب في أنشطة تطوعية كالحملات الإعلامية والتشجيعية، ولتعزيزها؛

ii. وينبغي أن تستحدث الجماعات المحلية والإقليمية، وبالشراكة مع الشباب والجمعيات ومسؤولي التعليم وأرباب العمل، آليات تعترف بالأنشطة التطوعية وتثبتها في النظام التعليمي الرسمي وفي عالم العمل.

II.6. المساعدة المخصصة لمشاريع الشباب ومبادراتهم

52. يغذي الشباب من خلال تطلعاتهم وأمنياتهم، أفكاراً عدة يمكن ترجمتها إلى مشاريع وإنجازات محلية تفيد الجميع. وإنها أيضاً، متى حظيت بالإرشاد الملائم ومع نصيبها من النجاح أو الفشل، تمكن الشباب من تنمية حس المسؤولية والاستقلالية، وتحولهم إلى أطراف فاعلة في المجتمع. وينبغي إذاً للجماعات المحلية والإقليمية أن تسهل ترجمة هذه المشاريع إلى واقع، سواء أكانت متواضعة أم هامة، وذلك بواسطة إرشاد مهنيين وتسهيل الوصول إلى مساعدات مالية ومادية وتقنية.

II.7. تشجيع تطوير منظمات شبابية

53. المنظمات الشبابية فريدة من نوعها، من حيث أن غرضها الرئيسي هو التعبير عن وجهة نظر الشباب وتلبية احتياجاتهم وخدمة مصالحهم. وتقدم أيضاً مكاناً يمكن فيه للشباب مع نظرائهم، المشاركة في القرارات والمبادرات، وإدراك تحديات هذه المشاركة. وقد تكون منظمات مهيكلة جداً أو شبكات محلية غير رسمية. ومن المهم إتاحة إمكانية و خيار الانتماء إلى منظمة شبابية في محل الإقامة، للشباب الراغبين في ذلك. كما ينبغي أن يكون لهم الحق، إذا رغبوا ذلك، في إنشاء منظمتهم الخاصة والاستفادة من المساعدة في هذا المسعى. وبالتالي:

i. ينبغي أن يكون لدى الجماعات المحلية والإقليمية ميزانية مخصصة فقط لدعم المنظمات الشبابية التي تنفذ أنشطة وتوفر خدمات أو تعمل كناطق باسم الشباب ضمن الجماعة وتدافع عن قضيتهم. ويجب إعطاء الأفضلية للمنظمات التي تعمل لأجل

الشباب وبقيادة شباب والتي تسمح سياستها وتنظيمها بمشاركة نشطة للشباب؛

ii. وبالشراكة مع الشباب والمنظمات الشبابية، ينبغي أن تطور الجماعات المحلية والإقليمية مبدأ مجلس أوروبا في الإدارة المشتركة ونظام اتخاذ القرارات بخصوص مجالات العمل التي تهم الشباب. وحيث تُنْشَأ هياكل كهذه للإدارة المشتركة، فمن المهم اعتبار الشباب والمنظمات الشبابية كشركاء بصفة كاملة، لكن مع منحهم حق الامتناع عن المشاركة إذا رغبوا ذلك.

II.8. مشاركة الشباب في المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية

54. إن القطاع غير الحكومي، الديناميكي والمستقل، عنصر جوهري في كل مجتمع ديمقراطي حقيقي. ومن المهم أيضاً أن تكون قطاعات أخرى من المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية، قوية ونشطة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ولا تقتصر المشاركة في الحياة الديمقراطية في أي بلد أو إقليم أو بلدية، على الاقتراع على فترات منتظمة. ولذا، تحتل المشاركة في منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية حيّزاً كبيراً من الأهمية، إذ أن هذه الهيئات تسمح للمواطنين بالمشاركة بشكل متواصل في القرارات والمبادرات، وبالتأثير عليها. إنه لَمن الضروري إذاً مساعدة الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الحياة المجتمعية في منطقتهم المحلية.

55. وينبغي أن توفر الجماعات المحلية والإقليمية موارد مالية وغيرها لمنظمات غير الحكومية، وكذلك مساعدات إضافية للمنظمات التي تشجع بشكل نشط مشاركة الشباب في أنشطتها، ضمن هياكلها وفي عمليات اتخاذ القرارات بها.

56. وبالشراكة مع الأحزاب السياسية، ودون تحيّز، ينبغي أن تعزز الجماعات المحلية والإقليمية مشاركة الشباب في نظام الأحزاب السياسية بصورة عامة، وأن تدعم المبادرات ذات الصلة، كالتدريب.

العنوان III. المشاركة المؤسسية للشباب في الحياة المحلية والإقليمية

57. لتفعيل السياسات القطاعية التي عُرِضَت في العنوان I، يجب أن تستحدث الجماعات المحلية والإقليمية هياكل أو آليات ملائمة، تسمح بمشاركة الشباب في القرارات والنقاشات التي تعنيهم.

58. وستتخذ هذه الهياكل أشكالاً مختلفة حسبما إذا كانت مؤسسة في قرية أو مدينة أو حي، أو حتى في إقليم. وينبغي أن تهيئ ظروفاً مواتية للحوار والشراكة الحقيقيين بين الجماعات المحلية والإقليمية والشباب، وأن تسمح للشباب ولممثليهم بأن يكونوا أطرافاً فاعلة بصفة كاملة في السياسات التي تعنيهم. وينبغي أن تكون هذه الهياكل مبدئياً تمثيلية ودائمة، وأن تعالج كافة القضايا التي يهتم بها الشباب. ويمكن أيضاً النظر في إنشاء هياكل

مخصصة لمناقشة أو تسوية مشكلة ما بالتحديد. وعند اللزوم، قد يرجح الجمع بين أشكال مختلفة من الهياكل.

III.8. مجالس شباب، برلمانات شباب، منتديات شباب

59. يجب أن تقوم المشاركة الفعلية للشباب في الحياة المحلية والإقليمية، على إدراكهم التحولات الاجتماعية والثقافية الجارية ضمن جماعتهم. وهذا يتطلب وجود تمثيل دائم أو هيكل من نوع مجلس أو برلمان أو منتدى شبابي.

60. وقد يكون أعضاء هذه الهياكل منتخَبين، أو مختارين ضمن هيئات شبابية، و/أو منتقين على أساس طوعي، في محاولة لعكس الخصائص السوسيولوجية للسكان المحليين.

61. وينبغي أن يتولى الشباب مباشرة مسؤولية المشاريع وأن تكون لهم حصة نشطة في السياسات ذات الصلة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تنشئ الجماعات المحلية والإقليمية هياكل للمشاركة النشطة أو أن توفر الدعم لتلك الموجودة منها.

62. تشكل هذه الهياكل الإطار المادي الذي يمكن فيه للشباب أن يفصحوا للسلطات عن شواغلهم وأن يقدموا مقترحات. وقد تكون القضايا التي ستطرح على صورة تلك المقدمة تحت العنوان ا من هذا الميثاق.

63. ومما قد تؤديه هذه الهياكل من أدوار:

i. توفير مكان للشباب حيث يعبرون بحرية عن شواغلهم، بما فيها المتعلق بمقترحات البلديات وغيرها من الجماعات المحلية، وسياساتها؛

ii. إعطاء الشباب فرصة تقديم مقترحات للسلطات المحلية والإقليمية؛

iii. السماح للبلديات وغيرها من الجماعات المحلية باستشارة الشباب في قضايا معيّنة؛

iv. توفير مكان تصاغ فيه مشاريع تهم الشباب، وتجري متابعتها ويتم تقييمها؛

v. توفير مكان يشجَّع فيه التشاور مع جمعيات وتنظيمات شبابية؛

vi. تشجيع مشاركة الشباب في هيئات استشارية أخرى تابعة للسلطات المحلية والإقليمية؛

64. تُدرِّب هذه الهياكل الشباب على الحياة الديمقراطية وتسيير شؤون المدينة، وذلك بإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهم ومعالجة المشاكل التي تعنيهم؛

65. ينبغي إذاً تشجيع الشباب على المشاركة في هذه الهياكل وفي الأنشطة المنفذة في هذا الإطار، وذلك لتحفيز قدرتهم على تعلم مبادئ المواطنة الديمقراطية وتطبيق مبادئها. وينبغي أيضاً أن تكون هذه الهياكل مكاناً لتدريب قادة ديمقراطيين وخاصة منشئي المشاريع الشباب، وللحوار مع الجماعات المحلية والإقليمية.

66. وينبغي أن تستفيد الجماعات المحلية والإقليمية، وكذلك الشباب بالذات، من الأثر المضاعِف الذي قد تنتجه مشاركة هؤلاء الأخيرين في هذه الهياكل. وذلك أثر ملحوظ من حيث تشجيعه الشباب على ممارسة حقوقهم المدنية، وخاصة على المشاركة في الانتخابات وغيرها من عمليات الاقتراع، مثل الاستشارات الشعبية.

2.III. مساعدة الهياكل المعنية بمشاركة الشباب

67. للعمل بشكل فعال، تحتاج الهياكل المؤسسية المعنية بمشاركة الشباب (سواء أكانت رسمية أم لا) إلى موارد ومساعدات. ولذا، ينبغي أن تؤمن لها الجماعات المحلية والإقليمية المكان والوسائل المالية والمساعدة المادية الضرورية لحسن عملها. وبعد اكتساب هذه الوسائل، لا شيء يمنع الهياكل من البحث عن مساعدة مالية ومادية إضافية من شركاء آخرين، من مؤسسات وشركات خاصة، إلخ...

68. وينبغي أن تحرص الجماعات المحلية والإقليمية على أن تستفيد الهياكل المعنية بمشاركة الشباب من هذه المساعدة. ولهذا

الغرض، ينبغي أن تعيّن كفيلاً - شخصاً أو مجموعة أشخاص - لتولي مراقبة تطبيق إجراءات المساعدة، ويمكنها مراجعته/مراجعتها عند الحاجة.

69. وينبغي أن يكون هذا الكفيل - الشخص أو مجموعة الأشخاص - مستقلاً/مستقلة عن التشكيلات السياسية والهياكل المعنية بمشاركة الشباب، التي قد يتعيّن عليها الموافقة على تعيينه/تعيينها.

70. وإضافة إلى ضمان المساعدة الآنفة الذكر، قد يتولى الكفيل - الشخص أو مجموعة الأشخاص - المهام التالية:

i. الوساطة بين الشباب والممثلين المحليين والإقليميين المنتخَبين في أي قضية يثيرها أحد الطرفين؛

ii. الدفاع عن الشباب أمام الجماعات المحلية والإقليمية في حال حدوث توترات؛

iii. تأمين خط تواصل بين الجماعات المحلية والإقليمية والشباب؛

iv. وضع تقارير على فترات منتظمة برسم الشباب والجماعات المحلية والإقليمية، لتقييم مستوى مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، مثلاً في إطار تنفيذ مشاريع أو انخراط في هياكل معنية بمشاركة الشباب، أو أيضاً لتحديد انعكاسات هذه الأخيرة.

التوصية (2003) 128 بشأن الميثاق الأوروبي المنقح[3] حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية

إن المؤتمر،

1. إذ يشير إلى وضع النسخة الأولى للميثاق الأوروبي الحالي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، وتبنيها، في 1992؛

2. وإذ يضع في اعتباره مجمل الأنشطة المنفذة مُذّاك لتعزيز تحقيق أهدافه، ولاسيما:

أ. مؤتمر "Europe 2000 - Les jeunes et leur ville. Quel engagement? Comparaison des politiques" "أوروبا 2000 - الشباب ومدينتهم. أي التزام؟ مقارنة السياسات"، الذي انعقد في بودابست في 1997؛

ب. مؤتمر "Les jeunes, acteurs dans leur ville et leur région" "الشباب، أطراف فاعلة في مدينتهم وإقاليمهم"، الذي

[3] ناقشه المؤتمر ووافق عليه في 21 أيار/مايو 2003، في الجلسة الثانية (مراجعة الوثيقة CG (10) 6، مشروع توصية تقدمت به السيدة المقررة ب. فولت B. Fäldt.

انعقد في كراكوف في 2002، ونُظم بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة؛

3. وإذ يشير إلى القرارين (1997) 43، "Ouvrir l'Europe à tous les jeunes : villes et régions en action" "لانفتاح أوروبا على كل الشباب: مدن وأقاليم ناشطة" و(1999) 78، "Europe 2000 - la participation des jeunes : une jeunesse citoyenne" "أوروبا 2000 - مشاركة الشباب: شباب متسم مواطن"، الصادرين عن مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية CPLRE؛

4. وإذ يأخذ في الحسبان التوصية (1999) 59 الصادرة عن مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية CPLRE، "Europe 2000 - la participation des jeunes : une jeunesse citoyenne" "أوروبا 2000 - مشاركة الشباب: شباب مواطن"؛

5. وإذ يشير إلى توصية لجنة الوزراء Rec(2001) 19 الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة المواطنين في الحياة العامة على الصعيد المحلي، والتي تستند إلى الرأي Avis 15 (2001) مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية ؛

6. وإذ يدرك ضرورة عدم جعل الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية (فيما يلي "الميثاق") صكاً جامداً، بل تكييفه مع تطور مشاكل الشباب؛

7. وإذ يعي أن الانخراط المباشر للشباب في المجتمع يبقى أمراً جوهرياً أيا كانت طريقة المشاركة ووسائلها المعيّنة، وذلك ليس فقط من أجل تطورهم الشخصي والمهني، لكن أيضاً لكونه ضمانة للديمقراطية والتنمية المستدامة في البلديات والأقاليم حيث يعيشون؛

8. وإذ يعتبر أن انخراط الشباب في عملية صنع القرار، ولاسيما عندما يؤثر موضوع النقاش مباشرة على حياتهم، أمر جوهري للإبقاء على مشروعية عملية اتخاذ القرار؛

9. وإذ يرى أن من شأن تجارب مبكرة وإيجابية تعزيز حظوظ الالتزام النشط في المجتمع لدى بلوغ سن أنضج؛

10. وإذ يشدد على أن انخراط الشباب يجب أن يكون حقيقياً وفاعلاً، وألا يحول بظهورهم في مجالس استشارية دون تمكنهم فعلاً من المشاركة في عملية صنع القرار؛

11. وإذ يعرب عن اقتناعه بأن الميثاق يجب ألا يكتفي بتقديم مبادئ توجيهية إلى السلطات المحلية والإقليمية، بشأن السياسة الشبابية، بل يجب أن يوفر أيضاً وللشباب بالذات أدوات للمشاركة؛

12. وإذ يعي أهمية تأمين التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ، وضرورته، نظراً لما قد تلعبه من دور هام لزيادة مشاركة الشباب في المجتمع؛

13. وإذ يدرك أن تعليم حقوق المواطنين وواجباتهم في المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من كافة البرامج المدرسية، بما يسمح للشباب بالمساهمة بشكل نشط في عملية صنع القرار؛

14. وإذ يؤمن بضرورة بذل جهود خاصة لشمل فئات من الشباب تواجه صعوبات معيّنة، لسبب أو لآخر، في الانخراط في الحياة الإقليمية والمحلية؛

15. وإذ يؤكد مجدداً اقتناعه بضرورة اتخاذ تدابير خاصة لتشجيع مشاركة حقيقية للشباب، في الأماكن التي تكون فيها أضعف من سواها؛

16. وإذ يعرب عن اقتناعه بضرورة إيجاد أدوات معيّنة لتحديد مدى مشاركة الشباب في هيئات منتخَبة، أو مشاركتهم النشطة بصورة مباشرة أو انتخابية؛

17. وإذ يدرك ضرورة التصدي بالأشكال الملائمة للجريمة والعنف في المجتمع المعاصر، وإشراك الشباب مباشرة في مكافحة هذه الظواهر التي غالباً ما يكونون ضحاياها؛

18. وإذ يؤكد مجدداً أنه لا بد من اتخاذ تدابير خاصة لتشجيع المشاركة الحقيقية للشباب، في الحالات التي تفيد الأدوات الآنفة الذكر بتدني نشاطها مقارنة بغيرها؛

19. وإذ يعرب عن اتفاقه التام مع النسخة المحدثة عن الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية،

يدعو لجنة الوزراء إلى:

أ. تبني الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية (راجع/راجعي الملحق)، كتوصية برسم الدول الأعضاء؛

ب. الطلب من اللجان المعنية في مجلس أوروبا أن تواصل الأنشطة في مجال مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، وذلك بالتعاون مع مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية.

البيان التعليلي 6 (10) CG

الجزء II - الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية[4] (10/04/03)

المقررة: بريث فولت (السويد)

إنعقد مؤتمر "Les jeunes, acteurs dans leur ville et leur région" "الشباب، أطراف فاعلة في مدنهم وأقاليمهم"، في 7 و8 آذار/مارس 2002 في كراكوف (راجع/راجعي الإعلان النهائي). ونظمته لجنة الثقافة والتعليم التابعة لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية، بالشراكة مع مديرية الشباب والرياضة في مجلس أوروبا، وبدعوة من مدينة كراكوف وبالتعاون معها. وبعد، فكان المؤتمر مساهمة في المشروع المتكامل لمجلس أوروبا بعنوان "المؤسسات الديمقراطية ناشطة". ونُظم هذا المؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، وكان يهدف بصورة عامة إلى تقييم التقدم المحرز في مجال مشاركة الشباب خلال السنوات العشر من عمر الميثاق، وفي نفس الوقت، النظر في وسائل مواصلة تعزيز هذه المشاركة، ولاسيما عن طريق نشر الممارسات الحدية.

ولعل القرار الأهم الذي اتخذه المشاركون، كان الطلب من مؤتمر

[4] وافق عليه بالإجماع أعضاء لجنة الثقافة والتعليم (اللجنة الجامعة) في 19 آذار/مارس 2003.

السلطات المحلية والإقليمية، والمجلس الاستشاري:

- تعيين خبراء مكلفين باقتراح تعديلات للميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، كي يأخذ في الحسبان تحديات القرن الحادي والعشرين؛

- وضع كتيب بالممارسات الجيدة في عمل مجالس الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

وعلى أثر هذا الطلب، نُظمت ثلاثة اجتماعات مع خبراء ممثلي مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية من جهة والمجلس الاستشاري من الجهة الأخرى.

وفي اجتماع لجنة الثقافة والتعليم في تشرين الأول/أكتوبر 2002، عيّنت الأخيرة السيدة بيرث فولت مقررة، وهي مستشارة بلدية في مدينة بيتيا (السويد).

والخبراء هم:

- السيد ديدي بنزيغر Didi BAENZIGER، مستشار سويسري لأنشطة الشباب، رئيس فريق العمل؛
- السيد يون ألكسندر Ion ALEXANDER، الوكالة الأوروبية للمعلومات والاستشارة الشبابية ERYICA (فرنسا)؛
- السيد كلود كازاغراند Claude CASAGRANDE، الرئيس السابق لـ"كوكب الشباب" Youth Planet، نائب الرئيس السابق

لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا.
- السيد جيمس دورلي James DOORLEY، "المجلس الشبابي الوطني الأيرلندي" National Youth Council of Ireland (NYCI)، (أيرلندا)؛
- السيد ميكايل غارنيي-لافالي Mikael GARNIER-LAVALLEY، عضو في مكتب "الجمعية الوطنية لمستشاري الطفولة" ANACE (فرنسا)؛
- السيد جان-كلود ريشيز Jean-Claude RICHEZ، مسؤول عن وحدة البحوث والدراسات والتدريب في "المعهد الوطني للشباب والتعليم الشعبي" INJEP (فرنسا)؛
- السيدة أنكا سيربو Anca SIRBU، "الاتحاد للعمل التفاعلي الثقافي" UNITED (رومانيا)؛
- السيدة فريديريك لوتريل Frédérique LOUTREL، مستشارة بلدية في ستراسبورغ، مفوضة مسؤولة عن الطفولة المتعثرة، شاركت أيضاً في اجتماع للفريق.

وشاركت أيضاً في اجتماعات العمل الأمانة العامة لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية (السيد أولريك بونر Ulrich BOHNER، مساعد المدير التنفيذي، السيد جان-بول شوفي Jean-Paul CHAUVET، أمين عام لجنة الثقافة والتعليم، السيد ماتس ليندبرغ Mats LINDBERG، أمين عام لجنة الثقافة والتعليم في غرفة الأقاليم، وكذلك مديرية الشباب والرياضة (السيد مايكل إنغلدو Michael INGLEDOW).

وعقد فريق الخبراء أول اجتماعين له في 5-6 و25-26 تشرين

الثاني/نوفمبر 2002، والثالث والأخير في 16-17 كانون الثاني/يناير 2003. والميثاق المنقح ثمرة تداولاته. وللنسخة الجديدة ترتيب منطقي أكثر. وهي مقسومة إلى ثلاثة أجزاء. يعطي الأول السلطات المحلية والإقليمية مبادئ توجيهية متعلقة بطرق تطبيق السياسات التي تهم الشباب في عدد من المجالات، ويقترح الثاني أدوات لتعزيز مشاركة الشباب، ويسدي أخيراً الثالث نصائح بشأن إيجاد الظروف المؤسسية الضرورية لمشاركة الشباب.

ويشتمل الميثاق المنقح (راجع/راجعي ملحق المشروع CG (10) 6) على أبواب جديدة تتناول مواضيع ازدادت أهمية في ضوء مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية. والحالة الأولى متمثلة بمجتمع المعلومات ولا سيما استخدام شبكة الإنترنت التي أصبحت واحدة من أفعل ما صُمم من أدوات، لمشاركة الشباب. ويسلم واضعو الميثاق المنقح بالإمكانيات الهائلة لهذه التكنولوجيا الجديدة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة الشباب، لكنهم يدركون أيضاً خطر الإقصاء الذي يتعرض له الشباب المحرومون من الوصول إلى هذه الأدوات الجديدة.

إن العنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية ظاهرتان تفاقمتا للأسف خلال العقد الأخير. ويشدد واضعو الميثاق المنقح على ضرورة إيجاد وسائل جديدة لمكافحة هاتين الظاهرتين المثيرتين للقلق.

ويود أيضاً واضعو الوثيقة المنقحة التذكير أدناه ببعض الرسائل

الرئيسية لـ"إعلان كراكوف"، مع إضافة بعض الملاحظات المكملة التي يعتبرونها أساسية، وبعضها وارد في ديباجة الميثاق المنقح.

أن المشاركة النشطة للشباب في القرارات والمبادرات على الصعيدين المحلي والإقليمي لأمر أساسي لبناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وتضامناً وازدهاراً. ولا تقتصر المشاركة في الحياة الديمقراطية لمجتمع أياً كان، على مجرد الاقتراع أو الترشح لانتخابات، وحتى وإن كانا عنصرين هامين. بل إن المشاركة والاضطلاع بدور المواطن النشط، يكونان في امتلاك حق المشاركة في القرارات والتأثير فيها والانخراط في مبادرات وأنشطة تتيح المساهمة في بناء مجتمع أفضل، وكذلك في الوسائل والمكان والإمكانية وعند الضرورة الدعم المطلوب لذلك. وللمجتمعات المحلية والإقليمية، وهي السلطات الأقرب إلى الشباب، دور هام جداً في تعزيز مشاركتهم، وباضطلاعها به، يمكنها التأكد ليس فقط من إعلام الشباب عن الديمقراطية والمواطنة، لكن أيضاً من تمكينهم من اختبارها بشكل ملموس. إلا أن الغاية من مشاركة الشباب ليست فقط تنشئة مواطنين نشطين أو بناء ديمقراطية للمستقبل. وكي تأخذ المشاركة معناها في نظرهم، لأمر حيوي أن يتمكن الشباب من التأثير على القرارات والمبادرات من الآن، وليس فقط في مرحلة لاحقة من حياتهم.

ومن المهم بشكل خاص الحرص على تمكين كل الشباب فعلياً من المشاركة في حياة المجتمع، وليس فقط الذين يميلون منهم بالفطرة إليها، أو يحظون بسهولة الوصول إلى الوسائل الضرورية لها.

وبالتالي، ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لدعم مشاركة الفئات الشبابية التي تواجه صعوبات معيّنة، لسبب أو لآخر، في الانخراط في الحياة الإقليمية والمحلية.

وبدعم السلطات المحلية والإقليمية مشاركة الشباب وتشجيعها، فهي تساهم أيضاً في اندماجهم الاجتماعي بمساعدتهم على مواجهة، ليس فقط التحديات والضغوط الملازمة للشباب، لكن أيضاً تحديات المجتمع الحديث حيث غالباً ما تسود الغُفلية والفردانية. وعلى أي سياسة أو مبادرة مصممة لتعزيز مشاركة الشباب أن تؤمن لهم بيئة ثقافية تحترمهم، وأن تأخذ في الحسبان تنوع احتياجاتهم وأوضاعهم وتطلعاتهم.

تريد أيضاً المقررة واضعة هذا التقرير، التشديد على أن للمنظمات غير الحكومية، ومهما كانت أهدافها، دوراً أساسياً في تعزيز مشاركة الشباب كمواطنين. وتودّ بالتالي التذكير بالعبر المستقاة من مؤتمر بودابست الذي انعقد في 28 شباط/فبراير والأول من آذار/مارس 2003 بعنوان "Les ONG et la démocratie locale et régionale : leur rôle dans la promotion de la participation à la politique locale" "المنظمات غير الحكومية والديمقراطية المحلية والإقليمية: دورها في تعزيز المشاركة في السياسة المحلية".

وسيُرفق الميثاق المنقح قريباً بـ"كتيب الممارسات الجيدة"، الذي يعطي أمثلة عن وسائل فعالة لإشراك الشباب في حياة البلديات والإقاليم في أوروبا.

ملحق

مؤتمر "الشباب، أطراف فاعلة في مدنهم وإقاليمهم" كراكوف، بولندا (7-8 آذار/مارس 2002) - الإعلان النهائي

إنعقد مؤتمر "الشباب، أطراف فاعلة في مدنهم وإقاليمهم" في 7 و8 آذار/مارس 2002 احتفاء بالذكرى السنوية العاشرة لميثاق مجلس أوروبا حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، وقد تبنى إعلان كراكوف.

1. مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية

1.1. الشباب مواطنون في البلديات والأقاليم حيث يعيشون، أسوة بالأفراد من أي مجموعة عمرية أخرى. وبالتالي، يجب إفساح المجال لوصولهم إلى كافة أشكال المشاركة في عمل المجتمع. ويجب إعادة التأكيد دون هوادة على دور الشباب في تطوير المجتمع الديمقراطي، وعلى تعزيزه هذا الدور، وخاصة في الحياة العمومية المحلية والإقليمية.

2.1. والمقصود من "مشاركة" الشباب ليس فقط مشاركتهم النشطة في اتخاذ القرارات في مختلف المؤسسات، لكن أيضاً مشاركتهم في الحياة الثقافية وكل أنواع الأحداث الاجتماعية.

3.1. وتتطلب مشاركة الشباب في الحياة العمومية المحلية إرادة

سياسية والتزاماً من المنتخَبين، بهدف تطوير حوار متواصل.

4.1. والشباب معنيون باتخاذ القرارات في كافة مجالات العمل: التعليم، السكن، والبيئة، والقضايا الحضرية والريفية، والعمالة، والصحة، إلخ...

5.1. وتشكل مجالس الشباب التي أنشئت في معظم الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وسائل ممتازة لإشراك الشباب في اتخاذ القرارات. وقد حان وقت القيام بدراسة على صعيد أوروبي تسمح بمعرفة عدد هذه المجالس وهيكليتها وأنشطتها.

6.1. ويجب أن تكون مجالس الشباب مفتوحة لكل الشباب، على اختلاف أصولهم الاجتماعية و/أو الإثنية.

7.1. وقد يكون من الأفضل زيادة الاتصالات وعمليات تبادل الخبرات على الصعيد الأوروبي بين مجالس الشباب، من خلال وصلهم ضمن شبكة؛

8.1. وللمنظمات غير الحكومية وعلى اختلاف أهدافها موقع متميز يمكنها من تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العمومية. سيُنظَر بشكل أعمق في دور هذه المنظمات في تعزيز انخراط الشباب في السياسة المحلية، وذلك في اجتماع مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية الذي سيُعقد في 2003.

2. مشاركة الشباب المبكرة في العملية الديمقراطية لصنع القرار

1.2. تعزز مشاركة الشباب المبكرة في عمل مؤسسات كمجالس الشباب، فهمهم الحياة السياسية والإجراءات الديمقراطية، وتقوي القيم الديمقراطية. من الواضح إذاً أن هذا المؤتمر، المنظم بتعاون من مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية ومديرية الشباب والرياضة في مجلس أوروبا، يمثل مساهمة في المشروع المتكامل لمجلس أوروبا بعنوان "المؤسسات الديمقراطية ناشطة"، ويشكل خير مثال على نهج متكامل.

2.2. وتولد المشاركة المبكرة الوعي لدى الشاب بكونه مواطناً، مع معرفة أفضل للمجتمع وشعور بالانتماء. وبذلك، يكتسب الشاب شعوراً بالأمان يساعده على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها بنشأته في مجتمع حديث.

3.2. وبمشاركة الشاب باكراً جداً في عملية صنع قرار ديمقراطية، تزداد حظوظه في الانخراط بشكل نشط في الحياة في المجتمع عند بلوغه سن الرشد.

4.2. وفي العديد من البلدان، قد يشجع تخفيض سن اقتراع الشباب في الانتخابات المحلية والإقليمية، مشاركتهم في الحياة الديمقراطية.

3. التصدي للتحديات الجديدة الملازمة للمشاركة والتي تواجه الشباب في المجتمع المعاصر

1.3. في المجتمع المعاصر، على الشباب مواجهة ظواهر وُلدت أو تكثفت في السنوات الأخيرة. ومن بينها تحديداً مجتمع المعلومات وعدم استقرار العمالة وانعدام الأمن في المناطق الحضرية في سياق عولمة مطرد.

2.3. ومن الوسائل الكفيلة بصد انعدام الأمن في المناطق الحضرية، إنشاء شبكات جمعيات من شأنها تنفيذ مشاريع لمكافحة العنف وتعزيز التسامح في المدارس وخارجها.

3.3. ويستصعب بعض الشباب أكثر من سواهم المشاركة، وذلك بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية أو تصرفات تمييزية أو غيرها. ومن الضروري مساعدة هؤلاء الشباب على أن يصبحوا مواطنين نشطين، وخاصة لتجنب الظواهر السلبية كالإقصاء، والممارسات المدمرة، كالعنف وإدمان المخدرات، اللذين قد يعرّضانهم لخطر التهميش.

3.4. وفي هذا المجال، تحققت نتائج جيدة في بعض البلدان، حيث استخدمت البلديات شباباً بالغين ومتحدرين من نفس أحيائهم، كي يكونوا بمثابة نماذج ووسطاء، ويشجعوا السلوك البناء، ويضعوا حداً للعنف وسائر الظواهر غير المرغوبة المرتبطة بالتحضر والحياة العصرية.

5.3. ومتى شارك الشباب في أنشطة اجتماعية متنوعة، فعلى الأرجح أنه سيهتمون بنسبة أكبر بالحياة السياسية.

6.3. وفي سياق المجتمع الديمقراطي، قد تسمح لهم مشاركتهم في مختلف أشكال الحياة السياسية (من أحزاب وجمعيات ونواد)، باختبار معتقداتهم في الحياة السياسية المحلية والإقليمية والوطنية والأوروبية.

7.3. وقد يُستحسن تعديل الميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، كي يأخذ في الحسبان كافة الوقائع الجديدة التي على الشباب مواجهتها اليوم.

4. المشاركون

1.4. يطلبون من مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية والمجلس الاستشاري لشؤون الشباب في مجلس أوروبا:

- تعيين خبراء مكلفين باقتراح تعديلات للميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، كي يأخذ في الحسبان تحديات القرن الحادي والعشرين؛

- وضع "كتيب الممارسات الجيدة" في طريقة عمل مجالس الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

- تشجيع إنشاء شبكة أوروبية للمدن والأقاليم التي لديها مجالس شباب؛

2.4. يدعون مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية إلى إعداد تقرير

عن توصيات مؤتمر كراكوف، التي سيُنظَر فيها أثناء الدورة المصغرة في آذار/مارس 2003، والموافقة على النص الجديد للميثاق، ثم عرضه على لجنة الوزراء؛

3.4. يلتمسون من لجنة الوزراء في مجلس أوروبا تبني مبادئ الميثاق المنقح، بدعوة الحكومات إلى تعزيز الميثاق، وإزالة العقبات القانونية والمالية المحتملة أمام مشاركة الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي.

5. يدعو المشاركون السلطات المحلية والإقليمية إلى اتخاذ التدابير التالية:

1.5. حث الشباب خاصة على المشاركة بشكل نشط وعلى كافة الصعد في الحياة المحلية والإقليمية؛

2.5. تشجيع الوصول إلى الوظائف الانتخابية منذ السن المسموح بها قانوناً؛

3.5. تجربة وسائل أخرى مجدِّدة، لإشراك الشباب في اتخاذ القرارات؛

4.5. وضع آليات تسمح باستشارة الشباب في كافة المجالات، ولا سيما تلك المعددة في الفقرة 4.1؛

5.5. توفير الأدوات التي تسمح لكل الشباب بالمشاركة في مجتمع

المعلومات، مثلاً عن طريق تسهيل الوصول إلى شبكة الإنترنت في المكتبات والمكتبات السمعية البصرية والمدارس، إلخ...؛

5.6. التوجه خِصّيصا إلى كل الشباب، ولاسيما إلى أكثرهم تهميشاً، المعانين من صعوبات معيّنة في المشاركة؛

7.5 الحرص على تفعيل الميثاق، وتوفير المعلومات الضرورية لوضع تقارير على فترات منتظمة عن هذا التفعيل.

توصية لجنة الوزراء Rec(2004)13 الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة الشباب في الحياة العامة على الصعيد المحلي

(تبنتها لجنة الوزراء في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، في الاجتماع الـ904 لنواب الوزراء)

إن لجنة الوزراء، بموجب المادة 15.*b* من النظام الأساسي لمجلس أوروبا،

وفيما يتعلق بأهداف مجلس أوروبا في مجالَي الشباب والجماعات المحلية والإقليمية؛

وفيما يتعلق بقرار لجنة الوزراء Res(2003)7 الموجه إلى الدول الأعضاء بشأن سياسة مجلس أوروبا في مجال الشباب؛

وفيما يتعلق بتوصية لجنة الوزراء Res(2001)19 الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة المواطنين في الحياة العامة على الصعيد المحلي؛

وفيما يتعلق بالاستنتاجات ذات الصلة للاجتماعات الستة للوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الشباب، التي عُقدت بين 1985 و2002؛ وإذ تضع في اعتبارها تحديداً أن الاجتماع السادس (سالونيك، 7-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2002) جعل قضايا

المشاركة في عداد مجالات عمله ذات الأولوية؛

وإذ تشير إلى تبني المؤتمر الدائم للسلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا في 1992، للميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية؛

وإذ تضع في الحسبان أن استنتاجات مؤتمر "الشباب، أطراف فاعلة في مدنهم وأقاليمهم" (كراكوف 7-8 آذار/مارس 2002)، خير مثال على التعاون بين مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا ومديرية الشباب والرياضة؛

وإذ تضع في الحسبان الأعمال الجارية ضمن الاتحاد الأوروبي، لتعريف أهداف مشتركة متعلقة بمشاركة الشباب في تطبيق الكتاب الأبيض بعنوان "زخم جديد للشباب الأوروبي"، وكذلك التعاون بين مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية في هذه العملية؛

وإذ تؤكد مجدداً على الدور الرئيسي لمشاركة الشباب في بناء المجتمع المدني، وضرورة أن تعتبر كل السياسات الشبابية الشباب مورداً، لا مشكلة؛

وإذ تعتبر أن مشاركة الشباب عامل حاسم لتأمين التماسك الاجتماعي ولسير الديمقراطية؛

وإذ تشير إلى العمل الذي أنجزه مجلس أوروبا لتعزيز التثقيف على المواطنة الديمقراطية؛

وإذ تشير إلى ضرورة تنفيذ كل السياسات الوطنية الشبابية على المستوى المحلي، للاستجابة بطريقة ملائمة ومرنة لاحتياجات الشباب وأمنياتهم وثقافتهم؛

وإذ يساورها القلق لاصطدام أوروبا اليوم بعدد من المصاعب المتعلقة بمشاركة الشباب في الحياة المؤسسية والجمعوية، وخاصة في الهياكل التقليدية؛

وإذ تشدد على أن الحياة الجمعوية تشكل، وتحديداً بالنسبة للشباب، مساحة مواتية للتثقيف الديمقراطي، وأن تطويرها يساهم في تقوية المجتمع المدني والأمن الديمقراطي في القارة الأوروبية،

توصي حكومات الدول الأعضاء، ومع أخذ أحكامها الدستورية والتشريعية والإدارية الذاتية في الحسبان، بتعزيز تفعيل الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، الذي تم تبنيه في إطار التوصية 128 (2003) الصادرة عن مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، ولهذا الغرض:

أ. بتشجيع الجماعات المحلية والإقليمية على أن تأخذ في الحسبان المبادئ الموردة في الميثاق المنقح، وذلك عند وضعها وتنفيذها سياسات وبرامج في كافة المجالات المتعلقة بالشباب؛

ب. بالتشجيع على إيجاد بيئة مواتية للمشاركة النشطة للشباب

في الحياة المحلية والإقليمية، عن طريق تشجيع السلطات المحلية والإقليمية على:

i. تشجيع مشاركة الشباب في الحياة المجتمعية، ولاسيما ضمن منظمات شبابية، وعند الاقتضاء، تطوير التعاون على شكل شراكات، بين المنظمات الشبابية والجماعات المحلية والإقليمية؛

ii. استحداث هيئات استشارية للشباب مثلاً، على الصعيدين المحلي والإقليمي، كمجالس بلدية شبابية، أو برلمانات أو منتديات شبابية، بما يسمح لكل الشباب سواء أكانوا منتمين أم لا إلى منظمات أو جمعيات، بالتعبير عن آرائهم والتقدم بمقترحات خاصة بصوغ السياسات ذات الصلة وتنفيذها[5]؛

iii. تعزيز كافة أشكال المشاركة النشطة للأطفال والشباب في المؤسسات التعليمية؛

iv. تعزيز التدريب على مشاركة الشباب، للقادة الشبابيين والمعلمين وسائر الأطراف الفاعلة المعنية، بما في ذلك الموظفين العموميين على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

v. تزويد الشباب بمعلومات ونصائح بشأن المشاركة؛

[5] مع الوضع في الحسبان مبادئ الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو الأقلية (STCE n° 148).

ج. بتشجيع الحكومات على زيادة فرص المشاركة في الانتخابات المحلية والإقليمية، للشباب في سن الاقتراع والمقيمين بشكل متواصل وقانوني فوق أراضيها؛

د. بتشجيع الجماعات المحلية والإقليمية، على إدراج العمل الذي أنجزه مجلس أوروبا في التثقيف على المواطنة الديمقراطية في إطار التعليم الرسمي وغير الرسمي، وذلك في سياق ممارسة الديمقراطية المحلية والإقليمية؛

ه. بدعوة الجماعات المحلية والإقليمية، وبالتشاور مع شباب ومع الشركاء المعنيين، إلى تأمين متابعة تفعيل الميثاق الأوروبي المنقح حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية؛

تكلف الأمين العام بإحالة هذه التوصية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية الثقافية الأوروبية وغير الأعضاء في مجلس أوروبا؛

تكلف الأمين العام بإحالة هذه التوصية إلى مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، لكي يأخذها في الحسبان في إطار تقارير المؤتمر عن الديمقراطية المحلية والإقليمية.

يجب إشراك الشباب في الهياكل والعمليات الديمقراطية؛ ويجب تمكينهم من إسماع صوتهم واتخاذ قرارات في قضايا تؤثر على حياتهم. إن مشاركتهم النشطة أمر أساسي إذا أردنا بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وتضامناً وازدهاراً.

ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا مقتنع بأن الصعيدين المحلي والإقليمي هما الإطار الصحيح لتطوير ثقافة من أجل مشاركة الشباب، وتجذرها وازدهارها. وكان منذ 1992 نقطة انطلاق الميثاق الأوروبي المنقح لمشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية، الذي تم تنقيحه في 2003 كي يستجيب بشكل أفضل للتطورات التي تشهدها مجتمعاتنا.

ويشتمل الميثاق المنقح على مبادئ وممارسات جيدة ومبادئ توجيهية لمشاركة الشباب على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويشدد أيضاً على المتطلبات الأساسية كي تكون هذه المشاركة حقيقية، أي أن يتمتع الشباب بالحقوق والوسائل والمساحة والإمكانية والمؤازرة الضرورية. والميثاق ليس صكاً ملزماً قانونياً، لكن الدول الأعضاء ملزمة معنوياً بتفعيله.

Prems 029217

ARA

مجلس أوروبا المنظمة الرائدة في حقوق الإنسان في القارة الأوروبية. ويضم 47 دولة عضواً منها 28 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية مؤسسة في مجلس أوروبا، مهمتها تعزيز الديمقراطية المحلية والإقليمية في دوله الأعضاء الـ47. والمؤتمر مكوّن من دائرتين – دائرة السلطات المحلية ودائرة الأقاليم- وثلاث لجان، ويجمع مسؤولين منتخبين يمثلون أكثر من 200,000 سلطة محلية وإقليمية.

www.coe.int